

خرائطُ الأسي العراقية

أشدّ المتفائلين في عراق اليوم لا يمكنه إلا القول بأن حاضِر البلاد بات قائماً، أما مستقبله فهو متروك لجهولات، وبين الزمّين، تحاول الأحزاب السياسية التي حكمت العراق، منذ احتلاله في نيسان / أبريل عام 2003 وحتى الآن، التخلص من مسؤوليتها في إحلال الكوارث السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تواتت على البلاد، وذلك يخلق الذرائع والحجج أمام العراقيين تبريراً للحال السدّيمي الذي بلغته. وتبدو هذه الذرائع قد نجحت في إقناع العراقيين بعدم مساءلة السياسيين، إلا أنّها في الوقت ذاته دفعتهم إلى الانزواء داخل علب هوياتهم الفرعية، تاركين هويتهم الوطنية الجامعة تنحسر يوماً بعد آخر.

لكن من هم «العراقيون» أساساً؟ هل هم فئة واحدة، جسداً واحداً؟ من يتحكّم بحياتهم السياسية ويتخذ القرار بدلاً عنهم؟ ما فئاتهم الاجتماعية اليوم، بعد عقود من الحروب والخراب والاحتلال؟ كيف تُسيّر شؤونهم؟ أين أموالهم التي تكدست في خزائن «دولتهم» عند ارتفاع أسعار النفط، كون بلادهم تعتمد كلياً على الريح النفطي؟ وما الذي حصلوا عليه من خلالها؟

أسئلةُ الحرمان

في عام 2011، نشرت وزارة التخطيط العراقية تقرير «خرطة الحرمان في العراق» الذي يميّن فئات العراقيين وتقسيماتهم، ويمكن من خلاله التعرف على المستفيدين من الأموال التي يدرها النفط، وعلى الذين يساعدون - بوعي أو من دونه - في تدعيم سلطة المال تلك، وعلى الآخرين الذين يفتنون تحت سياط الجوع.

يقسم التقرير المجتمع العراقي إلى فئات أربع متفاوتة، وبالرغم من أنه لا يحلّل السياسات التي أدت إلى هذا التوزيع للفئات، ولا يشير إلى مداخلها بشكل واضح، إلا أنه يلحّ إلى أنه اعتمد على مقاييس الخدمات والبنى التحتية ومستوى التعليم، وبالإستناد إلى الإحصائيات الأخرى الصادرة عن الحكومة أو اللجان البرلمانية، وعلى الإحصائيات الدولية، فضلاً عن التماس اليومي مع الحياة وملاحظة حثيثاها، يمكن التوصل إلى نتائج عدة، جميعها تصيب حقيقة واحدة: العراق يعيش عصر اللصوصية والتخادم.

«تجمع الكبار»

منتصف شهر رمضان الفائت، نشر أبو رحاب، صهر رئيس مجلس الوزراء السابق نوري المالكي، وهو نائب في البرلمان العراقي عن محافظة كربلاء، صورة على فيسبوك تضمه إلى جانب المالكي واثنين من المقاولين الذين استولوا (بدعم من المالكي وحزب الدعوة) على معظم العقود الحكومية (والصفقات الوهمية) المتعلقة بتجهيز المواد لإعادة بناء البنى التحتية الخربة، وكتب تحت الصورة تعليقاً أنّها «تجمع الكبار». هذه الصورة، وما شاكلها، تقدم الفئة الأولى من ذلك التقرير، التي تقدر بنحو 2 في المئة من جميع سكان العراق (عدهم نحو 33 مليون نسمة)، وهؤلاء يصنّفون بأنهم «الأفضل حالاً»، إذ تتوفر لهم الخدمات الأساسية من بنى تحتية، كهرباء ومستشفيات، وتوفّر لهم أيضاً مدارس وبيئة حضرية، هذا على صعيد التصنيف المعلن. هؤلاء هم حقيقة الأمر هم السياسيون القابضون على مناصب القرار في مفاصل السلطة التشريعية والتنفيذية وال قضائية، ويدخل في فنتهم رأسماليون طفيليون ولداو من رحم علاقة التخادم مع أحزاب السلطة، ويضاف إليهم رجال دين متنفّذون، يشكلون الضلع الثالث في مثلث الهيمنة على فرائد البلاد، مرسخين ظاهرة الفساد عبر إصدار حطب وفتاوى تغطي على حرمة مشاريع وهمية بلغت نحو 9 آلاف مشروع منذ عام 2006 وحتى عام 2015، خصص لها نحو 230 مليار دولار، لم ترَ النور على أرض الواقع، على الرغم من السلف المالية الكبيرة التي دفعت لها، في حين أنّ المشاريع الحقيقية التي أنجزت خلال الفترة نفسها تقتصر على حوالي 500 مشروعاً.

وليس مستغرباً، والحال هذه، أن ينصدر العراق قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم منذ أكثر من 5 أعوام على التوالي، وأن تتصاعد حالات الأزمة والفقر لتصل إلى مستويات لا تتنافس فيها سوى دول أفريقيا الأكثر فقراً.

ولكن الأكثر غرابة هو كيفية استيلاء فئات اجتماعية لتشكّل حائط صد وحماية لهذا الواقع، هؤلاء يتنقلون باللغة الثانية في التقرير، والتي تشكّل 20 في المئة من المجتمع. يفترض التقرير أن هذه الفئة تمثّل - أو تقرب من تمثيل - الطبقة الوسطى في العراق، وهي في ميسنتها تحصل على الخدمات وتعيش في شبه رخاء متفاوت المستوى. ولكنها في الواقع، لا تبدو مستقلة سياسياً عن الفئة الأولى، إذ أنّها نشأت بفعل العلاقة الزبائنية مع سلطة الأحزاب، غالبية هذه الفئة عمادها الموظفون في القطاعين المدني والعسكري (يبلغ عدد الموظّفين في القطاع الحكومي حوالي 6 ملايين

17 | 1

هل هناك نبيّات لخصخصة الكهرباء في سوريا؟ مؤشرات على ذلك سبقت التقنين الشديد المطبق بدعوى العارك الجارية والدمار في الخطوط والمنشآت، و«الأرض تهتز»: مرثاة لخراب المدن السورية.

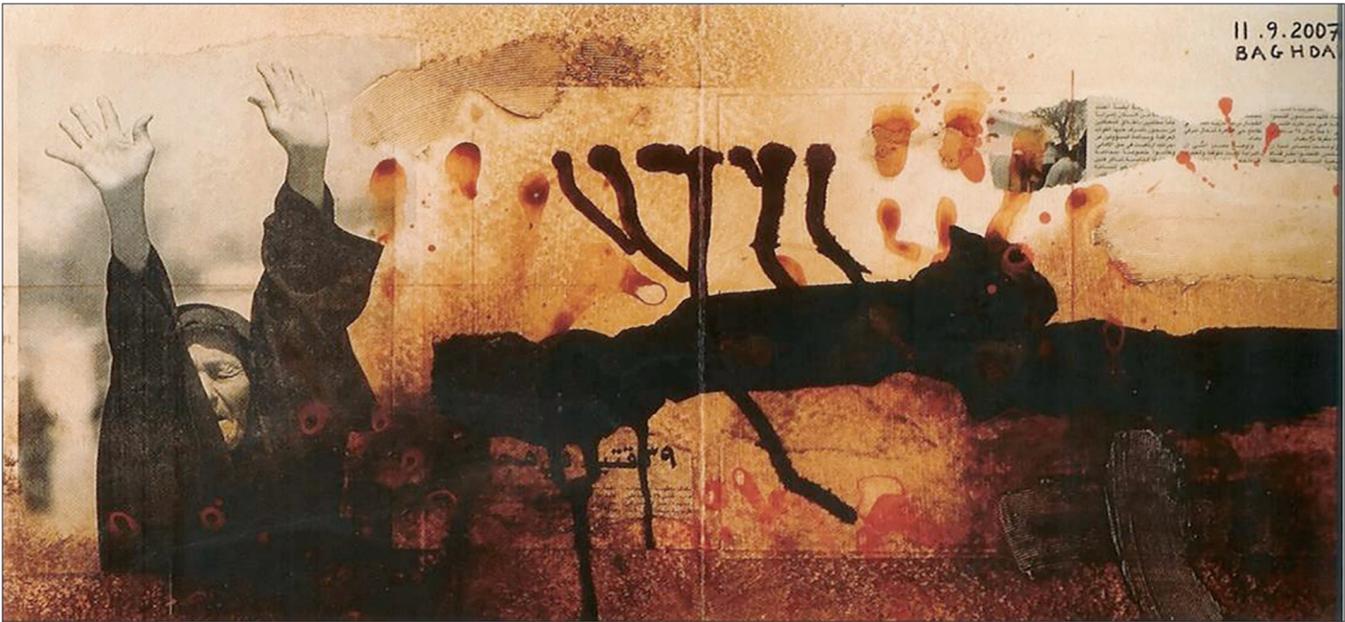
وضع أوباما خطوطاً حمراً لجنوب السودان، بل وحداً زمنياً لانجاز التسوية، لكن الوقائع أعقد من الإندازات وأكثر عناداً منها، ولماذا لا تنفجر «التكتلات المعدمة» في مصر، على الرغم من اتساعها؟

تحليل لظاهرة «الجهاديين» في تونس: أربعة استنتاجات تؤسس لأبحاث ضرورية في الصدود، وفي «بألف كلمة» كاريكاتير من العراق. وفي المدونات: مولاي، تأديباُ والكهرباء مقطوعة في السودان أيضا.

4

3

2



رافع الناصري - العراق

شخص)، وهي الفئة «المطمئنة»، التي تحصل على مرتباتها شهرياً من دون تقديم أي عمل يُذكر (يقدر متوسط وقت عملهم الفعلي بـ10 دقائق يومياً، هذا بالنسبة إلى من يداوم اصلا معهم). بالإضافة إلى أنّها تتقدّم على باقي فئات المجتمع من حيث التعامل الحكومي، إذ تحصل على القروض والسلف من مصارف البلاد من خلال درجتها الوظيفية، وتكفلها مؤسسات لهمة.

ناس فوق.. ناس تحت

الفئة الثالثة هي الأوسع، تضم 50 في المئة من العراقيين، وهذه تعيش «كظاف يومها»، غالبيتها من العمال اليائمين أو الذين يديرون أعمالاً صغيرة، محال وسائقي تاكسي وما شابه من مهن، وهي مرتبطة بشكل رئيس في معيشتها بالفئة الثانية صاحبة المداخل الثابتة. والكثير من المنضوين في هذه الفئة يطمحون بشكل حثيث، ومن خلال انخراط أبنائهم في التعليم، للانتقال إلى الفئة الثانية. وتعمل السلطة فعلياً على رفع عدد منهم عبر العلاقة الزبائنية ذاتها، إلا أنّ هذا يصطدم بحدود معلومة، إذ لا يمكن للحكومات تحمّل أعباء تزايد أعداد الموظفين، خاصةً أن 70 في المئة من الحاليين فائضون عن الحاجة الفعلية للعمل.

وبالرغم من الكفاف اليومي، وسوء الخدمات الذي تعيش وسطه هذه الفئة، إلا أنّها ترضخ لسلطة الخطاب الديني الذي يبته ذلك الضلع الثالث من الفئة الأولى، وهي تجاور الفئة الرابعة المستحقة التي تشكلت 28 في المئة من العراقيين، وتعيش في فقر مدقع في مناطق بلا خدمات أو مياه أو منظومة صرف صحي، فضلاً عن غياب المدارس. ولكن الأسي الذي يحيط بأغلب العراقيين، أي أبناء الفئتين الثالثة والرابعة، لا يدفعهم إلى الاشتباك مع الفئات المسيطرة على المال، ومع تلك المتعاونة معها. يلعب الخطاب الديني الذي تصاعد طيلة عقد وثيف، وحمله ويسوقه رجال دين من الطائفتين، السنية والشيعية، دوراً كبيراً في تاطير الناس وفي تسيير قنوات رضاهم واقتناعهم، فغير آليات «العملية السياسية»، يتم توزيع المسؤوليات على المذهب.. من أجل الحفاظ على السلطة. بندر وجود خطاب صادر من المنابر الدينية يشمل الطبقة السياسية بأكملها. يقتصر حديث الممّنين على نوم وزير من هذه الطائفة على حالة الفقر، ووزير من تلك الطائفة على تردي الخدمات، وهناك وزارات هي عبارة عن كبش فداء، مثل وزارة الكهرباء التي يُتاح للجميع انتقادها، ويبدو وزيرها أصلاً غير مبال بكل الانتقادات والاحتجاجات الموجهة إليه، فكما اليوم، وفي كل صيف عراقي فأظ، تمّ التظاهرات أغلب مدن العراق

(في البصرة منذ أيام قتل متظاهر برصاص قوات الأمن). يبرز الوزير بوقاعة أن أزمة الكهرباء ناجمة عن استخدام العراقيين لـ«سخانات» المياه، بينما درجة حرارة الجو تجاوزت 50 درجة، الأمر الذي أثار موجة سخيرية عارمة. «صرف» على الكهرباء في السنوات الـ12 الماضية 40 مليار دولار، ولكنها لا تزال تنقطع لـ12 ساعة في اليوم، وأحياناً بالكامل لأيام متتالية. الوزير في مكتبه، والمتظاهرون ينفجرون ثم ينسحبون من الساحات نتيجة لتهديدهم المستمر من قبل الأحزاب السياسية والمليشيات التابعة لهم أو المتعاونة معهم!

فعلماً، يُغضب رجال الدين الغضب عن مريدبهم. يعطونهم الحلول الناجمة: الدعاء لله، والابتعاد عن الزينة، ومساعدة الفقير حتّى يعم الخير على هذه الأرض، وخصوصاً توجيه اللامة على الآخر: فئة مذهبية تقول عن الأخرى إنّها مستقوية جسمة تتبلع كل شيء، وأخرى تظنّ مثلاً أنه لولا «داعش» واستنزاف المارك معه، لتوفّر مال لكل شيء.. ولا يتكاثّر شيء قدر تكاثّر المساجد والحسينيات في كل حي وديسكرة. هكذا يختفي العراقيون كصواطين، ويتم تقسيمهم على طوائف وقوميات متنازعة.

والإعلام منخرط هو الآخر في هذا الخطاب، فغالبية الوسائل الإعلامية تنتمي إلى حزب سياسي أو أسسها ويمولها رجل أعمال له عقود مرتبطة بأحزاب الحكومة، الأمر الذي يجعل خطاباتها انتقائية في تفرّيق جعة ومديح أخرى، وهي تركل الخيار الوطني الجامع، وتمسك بحوية الطائفة..

أما جمهور العلمانيين فيتلقي خطاباً غريباً، مزوراً. فقد تواترت من بعض الليبراليين واليساريين الدعوات إلى الصبر على التجربة «الديموقراطية»، كونها «فنية» ويحاجة إلى وقت لتنتضج وتتخلص من «الشوائب» و «الأخطاء» التي راقت خطواتها. وهو تواطؤ، مدفوع الخمن في مناصب وامتيازات، أو معبر عن عجز وإفلاس، وهو يُغيب حقيقة أنّ البنية القائمة هي منتج الكارثة لـ«الأخطاء» القابلة للإصلاح، بل إن هذه الخطابات لا تختلف في العمق عن أجزاء من خطاب إسلامي بغلاف حدائوي، يستعيد مقولة «لا يجوز الخروج على الحاكم»، وقد شكّلت هذه الخطابات رافعة لإرساء دعائم الفساد في العراق، وتمكّنت الأحزاب الحاكمة من التسلط والتعب المنظم للمال العام، إنّها بررت ولأنّها أسقطت الأمل بوجود بدائل.

فئات أم طبقات

إحدى أهم المشكلات في عراق ما بعد 2003 هي غياب دولة جامعة للعراقيين.

الفساد والقمع كأسس

ما لدينا ليس دولاً بل سلطات. ينطبق ذلك حتى على المثال الذي يُعدّد به عادة، مصر و«دولتها العميقة». وقد حاول مبارك والجماعة التي أحاطت بحكمه أن «يدوبل» على تلك البيروقراطية، فيجعلها ويتركها تستنقع. وسعى إلى سلطة موازية مستقلة عن البلد و «قرفه» (حتى بالغنى الكفائي لوجود أعضائها)، تستحلب الثروة من المسيرة مع الخارج بكل أشكالها، وتغلب منطق الـ «أوف شور» البرأني في النشاط الصناعي نفسه، حين يقوم، وفي تطوير قطاع تكنولوجيا وسيطة تابعة. وهي في الداخل تتسوّق سمسرياً أيضاً، وتضارب بكل شيء.. بينما الحكم الحالي يغطي عجزه بالمشاريع الاستعراضية وباستدعاء المساعدات الخارجية، هبات وقروضاً.

الإسكاط بالسلطة هو مصدر الثروة في منطقتنا، قيل عن ذلك أنه قديم، واستُحضر مفهوم «نط الإنتاج الآسيوي» لتأطيره وتسجيل موارفته للتطور الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي/المقياس يبقى ذلك شديد القصور. وأما اليوم، ومع التغيير في الاقتصاد العالمي نفسه، فلم تعد حالتنا «شادة» بل وجدت مسارها للتمفصل مع العولة.

يُنْتج الإسكاط بالسلطة، وتنظيم النهب بواسطتها، شرائح اجتماعية «غنية»، وينظّم كذلك مجمل البنية الاجتماعية حولهُ/حولها، ليس الفساد والحال هذه سمة مضافة إلى النظام القائم، عارضة، بل هو من شروطه وأساساته، تكويناً أصيلاً فيه لا يمكن إذا محاربة الفساد ولا تحفيفه في هذه السلطات.

تمكّنت النخب السياسية الحاكمة، وهي بمجملها جاءت مع الاحتلال وشكلت غطاءً لممارساته، من تأسيس «دولتها» المشتهة وفقاً لقياساتها التي تفتقر إلى التجربة وتخلو من أي برامج إدارة الدولة. وكان الشكل اللبناني الغارق في السوء هو النموذج الذي نسجت على منواله. لكن حتّى هذا النموذج الفضفاض سرعان ما اصطدم بالواقع العراقي النقسّم إلى آخر ما تبقى من مدنية وبيدوية طاغية. وبدلاً من ترسيخ المدنية التي تتوافق قيمها ومفولاتها مع الديموقراطية، تمددت عملية تريفيف المجتمع بحيث طغت الأعراف العشائرية على القانون السائد وأجبت تقاليد حمل السلاح والدية وفض النزاعات في داوين العشائر التي باتت بدلاً فعلاً لقاعات المرافعات في المحاكم. لم تفرض المؤسسة العشائرية أعرافها على المجتمع عن طريق القوة، بل جاءت بدفع من النظام السياسي القائم لخلق شكل من علاقة «تطامن» بين المؤسستين العشائرية والسلطوية.

معظم الأحزاب الحاكمة اليوم صدعت إلى سدة الحكم على رافعة «المظلومية»، وخصوصاً مظلومية الشيعة والاكراد. إلا أن الخرائط تؤشر الى أن حجم الفقر في محافظة البصرى «الشيوعية»، والتي تعتبر خزّان العراق النفطي، لا يختلف من حيث الفقر وفقدان الخدمات عن محافظات أخرى مثل ديالى أو كركوك أو بابل أو المثنى أو نينوى، كما أن نسبة الامية في معظم المحافظات العراقية تكاد تكون متقاربة.

أخذ خلات الأحزاب جميعها، الكردية منها والشيوعية والسنية، سُلطة مشوهة تُمسك بها طبقة من الطفيليين يمكنون مقانيع الخزيبة العراقية ويتقاسمون المنفعة. إنّها اللصوصية.

يجري تقييد المجتمع تحت مظلة الخطابات الدينية الطائفية، بينما «طبقية» مبتذلة تقوم على نهب المال العام هي أبرز ملامح العراق «الجديد». إلا أن هذا الخطاب لا يبدو أنه يستطيع الاستمرار بالتأثير بوجود الأزمة المالية التي تضرب العراق، والتي تتراقف مع انعدام الخدمات الأساسية (الكهرباء والتعليم والصحة). كان أحد أبرز الشعارات التي رفعت في تظاهرة وسط بغداد في 31 آب/ أغسطس منذ أيام، هو «باسم الدين باكوتنا (سرقونا) الحرامية»، وقد تكون هذه التظاهرات والشعارات التي بدأت تعم أغلب مدن العراق مفتاحاً جيداً لصياغة علاقة العراقيين مع السلطة التي تحكّم بلادهم في الزمن القادم.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق



نهلة الشهاال

قضية

خصخصة كهرباء سوريا، هل هي ممكنة؟

تتحاشى السلطة في سوريا النظر إلى الكهرباء بعين جادة. تَراها ترفاً وهي تحبسها لثمانى عشرة ساعة في اليوم. تتدبّر في كل مرّة ذراعاً لاستفحال انقطاع التيار. رمت منذ سنوات بدائل هزيلة لسدّ حاجات الاستهلاك المنزلي، فخلقت طبقة جديدة من التجار تخصصوا بتسويق البطاريات الصغيرة والكبيرة، والمولدات الصينية وملحقاتها، على طول البلاد وعرضها. ثم تريتّت حاجات الجاهرة ببنيتها تخصيص قطاع الطاقة الكهربائية. لم يستسغ وزير الكهرباء السوري مصطلح «الخصخصة»، فرماه من قاموسه اللغوي مرتين على الأقل. سمعناه يتبرأ في أكثر من مناسبة من رغبة السلطة في ذلك، ولكننا سمعناه يغالز في أكثر من مناسبة العناية الإيرانية والصينية، فيدعوها إلى الاستثمار بهذا القطاع الواعد. تناقض يمكن بحث حوامله المنبسة.

علامات على خارطة التفتين

لا تستطيع وزارة الكهرباء السورية استيراد الغاز أو الفيول مباشرة. تستجرهما حصراً من وزارة النفط السورية. بيروقراطية هرمة، أنهكت مؤسسات الدولة والقطاع العام، وأوقعتها في خسائر دائمة.

في شهر أيلول/ سبتمبر من العام الماضي، خفّضت وزارة النفط حصّة وزارة الكهرباء من الغاز والفيول لتصل إلى أدنى مستوياتها. كان ذلك على خلفية الاعتداء على «حقل الشاعر» للغاز. انخفض تصيب وزارة الكهرباء من الفيول، وصارت تحصل يومياً على نحو ألفي طن منه أو أقل، وانخفضت حصتها من الغاز إلى خمسة ملايين متر مكعب يومياً. عاشت البلاد وقتذاك أحلك تقنين للكهرباء على الإطلاق، استمر ثلاثة أسابيع.

الأرقام الرسمية تقول بأن انتحاء تقنين الكهرباء في سوريا يتطلب توفير 20 مليون متر مكعب من الغاز، و15 ألف طن من الفيول يومياً. لكن، وخلال سنوات الحرب الدائرة في البلاد لم ترد الخصصات التي تمنحها وزارة النفط السورية لمحطات توليد الكهرباء، عن 8 مليون متر مكعب من الغاز، وعن ألفي طن من الفيول في اليوم الواحد، ما يعني أن كمية الوقود التي تحصل عليها تلك المحطات لا تستطيع سوى تأمين 28.5 في المئة من الاحتياج الفعلي للطاقة الكهربائية. تبدو الصورة هنا مربكة للغاية، إذ هناك ارتباط اعتمادي لمسائر الوزارات السورية بعضها ببعض، فلا وزارة النفط قادرة على تأمين الاحتياج الفعلي من الوقود اللازم لعمل محطات التوليد، ولا وزارة الكهرباء قادرة على استيراد ذلك الوقود من الخارج بمفردها. لكن الوزارة لا تُلحَق هنا أسباب التقنين بظفرة وقود محطات التوليد وحسب، بل وتسوق وأباً من فجائع أخرى تخص كامل حلقات توليد الكهرباء وتوزيعها داخل البلاد. تُعلن أن نصف خطوط التوزيع العالي صارت خارج الخدمة، وأن قرابة 184 محطة تحويل تم تخريبها، هذا عدا عن تأثير الاعتداءات المستمرة على خطوط الغاز والنفط والسكك الحديدية، ووفق تقديراتها، فإن قيمة الأضرار المباشرة التي لحقت بقطاع الكهرباء منذ أربع سنوات بلغت قيمته نحو 400 مليار ليرة، وقيمة الأضرار غير المباشرة لاست 320 مليار ليرة.

المدخل إلى خصخصة الكهرباء

مرتان أنكر فيها وزير الكهرباء السوري نيّة حكومة بلاده القيام بأي إجراءات تطل خصخصة قطاع الكهرباء



ليث قطّان - الأردن

لا من قريب ولا من بعيد، لا من خلال بيع الأصول، ولا من خلال إشراك القطاع الخاص في الإدارة. الأولى مطلع شهر تموز/ يوليو من العام الماضي أمام مجلس الشعب السوري، والثانية في شهر آذار/ مارس من هذا العام خلال أعمال مؤتمر نقابة عمال الكهرباء بدمشق. لكنه بحث بلا مشقة خلال شهر تموز/ يوليو ذلك من العام 2014 مع السفير الصيني بدمشق رغبة السلطات السورية تدبير صيغ آمن من التعاون الثنائي، وبالأخص في قطاع الكهرباء. الشركات الصينية تلقت دعوةً مفتوحة إثر هذا الاجتماع، تحثها على المشاركة في إعادة اعمار قطاع الكهرباء المنكوب في سوريا، والمساهمة في تنفيذ المشاريع الكهربائية المتفق عليها. لكن هل يمكن اعتبار مثل هذه الدعوة شكلانية حمضة؟ وهل تقبل الشركات الصينية أن تعمل وفق منطق الجماعات الخيرية؟ أم أنّ هذه دعوة لخصخصة مقنّعة؟ فما الخصخصة إلا الترجمة العربية للمصطلح الإنكليزي privatization. ظهرت أول مرة في قاموس عام 1983 على أنّها «سياسة نقل ملكية المنشآت العامة أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص».

ثم وخلال شهر حزيران/ يونيو من هذا العام الجاري، كرس وزير الكهرباء السوري لقاءً كاملاً مع وزير الطاقة الإيراني في طهران للحديث عن التعاون البحثي بين البلدين في قطاع الكهرباء، لكن هل نتابحت الريزان لساعات الكهربي الضي فقط بتوريد قطع التبدل والصيانة وتجسيات شبكات نقل الكهرباء ومستلزمات محطات التوليد

والعقود المنفّذة، والموقعة، وقيد التوقيع مع الشركات الإيرانية، أم يتباحث بما هو أعمق من ذلك؟ الجواب يجيء بعد مرور عشرة أيام على ذلك الاجتماع، حين صرّح مساعد وزير الطاقة الإيراني بأن الشركات الإيرانية مستعدة لإعادة اعمار وتحديث وتنمية قطاع الكهرباء في سوريا، كونها تمتلك الإمكانيات الفنية والهندسية لتحديث محطات الكهرباء وشبكة نقلها وتوزيعها.

ماذا لو لم تأتِ الحرب؟

أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، فاحت نوايا السلطة السورية في التحضير لخصخصة قطاع الكهرباء من تصريح للرئيس التنفيذي لشركة «مراق»، وهي مشروع مشترك بين شركة «شام» القابضة السورية، و«مجموعة الخرافي» الكويتية. وقتذاك، قال متودداً بأن سوريا تتحول بدافع الضرورة لا بدافع الرفاهية إلى نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ثم ساق تجربات إضافية تمحوّر جلها حول أن السلطة في سوريا لا تملك رأس المال الكافي اللازم لتمويل كامل البنى التحتية الأساسية. وأضاف بأن شركة «مراق» ستكون عند ثقة المستهلكين السوريين للكهرباء، بحيث إن احتاجوا التيار الكهربائي يجدونه متى يشاءون. حينها كانوا يحتفلون بديهم تنفيذ مشروع جديد في منطقة الناصرية الواقعة شمال شرق العاصمة دمشق، وهو عبارة عن محطة لتوليد الكهرباء بطاقة إنتاجية تصل إلى 240 ميغاواط

/ساعة، بالتعاون مع شركة «وارتسكيل» الفنلندية بنظام «تسليم المفتاح» لإنتاج الطاقة الكهربائية داخل سوريا. بكلفة 200 مليون يورو، بالقابل تعهدت السلطات السورية توفير وقود تشغيل المحطة بالجان، وبأنها ستشتري وتوزع الكهرباء التي تنتجها تلك المحطة. في ذلك العام، تجذّرت على نحو ملموس رغبة النظام في سوريا بتوسيع مظلة مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، ليس فقط في الاستثمار بقطاع الطاقة، وإنما في قطاعات اقتصادية عديدة أنهكتها بيروقراطية الاقتصاد الموجه. شملت أيضاً العديد من مؤسسات القطاع العام الصناعي. وصفتْ عديدة من الخصخصة، لا وصفاً واحداً، تم اختبارها، تجريب واسع رعاه انخفاض النمو في مذهب الاقتصاد التاشيري Indicative Planning (حيث دور الدولة توجيهي)، ووبر نظرياً الجنوح صوب الخصخصة. وتنحّين الحكومة السورية كل المسابح تقريباً لتذكّر بأنها تدعم شرائح الاستهلاك المنزلي للكهرباء بنسبة تصل إلى 3000 في المئة من تكلفة الكيلوواط /الساعة، وينسبة تبلغ نحو 10 في المئة لشرائح الاستهلاك غير المنزلي، ذلك الذي يخصّ الصناعيين والتجار والحرفيين وسواهم من قطاعات إنتاجية أو ربحية. تفعل ذلك وكأنها تبرر أي رفغ مستقبلي يطال أسعار الطاقة في البلاد.

وتعقد وزارة الكهرباء السورية أيضاً بأن القانون رقم 32 يستطبّن تشريعات تغري الاستثمار الخاص، فترأها تحت

خطوات المستثمرين العرب والأجانب نحو توظيف رؤوس أموالهم في مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية داخل سوريا. تتباهى الوزارة بعنقوتين ريجيتين (توربينات هوائية) لتوليد الكهرباء تم تجميعهما في المدينة الصناعية بحسبياً في حمص، وستشتري وزارة الكهرباء إنتاجهما من الطاقة بالكامل. الوزارة تبدو هنا أكثر وضوحاً في اللحاق برأس المال الخاص ودعوته للاستثمار بتوليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وإن سارت ربح الإنتاج الكهربائي كما تشتهي الوزارة، فإنها تنتظر أن تنتج بحلول العام 2020 قرابة 500 ميغاواط /ساعة من العنفات الريحية لوحدها. هذه التجربة بدأت متأخرة، وأول العنفات الريحية دخلت طور الإنتاج في العام 2010، لكن حراك عام 2011 في سوريا، وسنوات الحرب التي لحقت به، ضيّقت على المشيئة الاستثمارية للشركات العالمية المتخصصة بهذا النوع من استثمارات الطاقة وجعلتها تتقادم المضي بها.

ولكن، وعلى أية حال، وفي ظروف ملتبسة كالتّي يعيشها السوريون منذ سنوات، يصير تقنين الكهرباء حالة دائمة تستبجح حياتهم المقنّنة من أصلها. لم يعد الإجراء وقتياً، يستقيم بعد حين. صار حدثاً يومياً يستحضر عجز السلطة في تلافيه، ويهدم لسواه؟

لكن، وعلى أية حال، وفي ظروف ملتبسة كالتّي يعيشها السوريون منذ سنوات، يصير تقنين الكهرباء حالة دائمة تستبجح حياتهم المقنّنة من أصلها. لم يعد الإجراء وقتياً، يستقيم بعد حين. صار حدثاً يومياً يستحضر عجز السلطة في تلافيه، ويهدم لسواه؟

أيمن الشوفي
صحافي من سوريا

فكرة

خبیصة

ينفي البيان الرسمي الصادر عن مجلس الوزراء المصري دقة تصريحات بعض المواقع الإلكترونية، مشيراً إلى تحريفها تصريح رئيس مجلس الوزراء إبراهيم محلب في مقابله المتلفزة، وأن حقيقة قوله هي التالي: «وزارة القوى العاملة لديها فرص عمل عديدة في القطاع الخاص، ولكن تجد عروفاً من الشباب، لإقبالهم على بعض المهن الأخرى مثل قيادة التوك توك». لكن يبدو أن البيان وقع وقعةً مخيبة، حتّى لو كانت تبدو ظاهرياً غير ذات أهمية، فكل قائله محلب في المقابلة بشأن التوك توك مخالف كلياً لما ورد في البيان. حرفياً: «النقطة إيه؟ الجلد والإصرار انه يشغل المهن الصعبة. أولاً، لأن الوظائف الحكومية انتهت، ما فيش وظائف حكومية، اتنين ما تفكّرش إنت تفتح كافيه عشان تكسب، فكر أنت تنزل وتشتغل، أو تسوق توك توك...». يعني الرجل دعا الشباب إلى العمل في قيادة التوك توك وليس كما ورد في البيان. لذا التحريف الرسمي الواضح لتسجيل بالصوت والصورة، واستهبال المواطنين والوسائل الإعلامية؛ لعل محلب لم يقصد ما خرج منه بل زلّ لسانه حين دعا الشباب إلى قيادة التوك توك (وهو ليس عيباً) أو العمل في مهن حرة كالحدادة والنجارة وغيرها... ولكن محلب بدا كمن يعلن في المقابلة أن الدولة سلّمت أمرها واستقالت فعلياً من مهامها. هنا قلب القصة.

وبعيداً عن جدل لا معنى له عما قيل ولم يقل، لوجود فيديو للمقابلة، تلقّت وزيرة القوى العاملة المصرية ناهد عشري تصريح محلب لتشر في الإعلام تقريراً مفصلاً كانت وجهته لرئيس الوزراء، وتحدّثت فيه عن جهود الوزارة في توفير فرص عمل لثلاثة للشباب بمنشآت القطاع الخاص خلال الفترة من أول آذار/ مارس وحتى الأول من آب/ أغسطس الجاري.. وأن عدد الفرص التي تم توفيرها بلغ 291.253 فرصة عمل. وبقيت 31.061 فرصة عمل معروضة ولم يتمّ شغلها. يا لبطر الناس واستغناءهم! تضاربت أنباء العام الماضي بين البنك الدولي الذي دق ناقوس الخطر لتجاوز معدل البطالة في مصر في 25 في المئة، وبين تقديرات الحكومة المصرية: 13 في المئة. وخرج وزير الشباب والرياضة خالد عبد العزيز إلى العلن للقول بأنه توجد مشكلة. ما هي؟ بيانات البطالة في مصر غير حقيقية.. إذ لا توجد بطالة في مصر بل الفرص كثيرة جداً ولكن الشباب لا يعملون بها! ما الأمر فعلاً؟ ثم هل يمكن التعاطي «المسؤول، مع موضوع فرص العمل والبطالة والمهن التي ينبغي الاتجاه إليها بهذا المقدار من الاعتباط ومن التضارب ومن الاستخفاف بالشباب وتجاهل تنوع كفاءاتهم ومؤهلاتهم..

زينب ترحيني
كاتب من سوريا

قطنتها، بالتنوع الاقوامي واللغوي، بعمارتها وترفها، بيهجتها الموسيقية وأحزائها الصامتة، بنجاحاتها واخفاقاتها، كأنها ملامسة خنونة لحجارة صلها الحجارون ورفعا البنائون بأوامر رومانية وبيزنطية وعربية وآيوبية ومملوكية وعثمانية، وهي الأكثر حضوراً ومهابة في هذه المدينة التاريخية التي تفتتت حجارتها، وتنعج مكتباتها ويغادرها أهلها.

تحتاج المدن إلى «ملاك حارس» يسهر على نومها ويحفظها.. يتدخل ليتشغف بها حين اقترابها من الامتحانات الكبيرة، لكن ما هم إقام كائنات منحردة من الخيال البشري المرتجف، المسكون بالطلع الدائم، حين يعجز عن تبين الوقائع وإجلاء غموضها.. المدن تحتاج ملاك حارس، يؤمن الحماية الذاتية بحزمة من القوانين التي تكفل الحياة وتضبط الصراعات.. بغير أهلها الأحرار لن تحرس المدن نفسها. وتبقى هذه البيوت التي يبذلونها بعد نهاية عقد الإيجار، مكاناً للنوم.. لا فسحة بهيجة للعيش والحياة.. كل ما هو ضعيف الأسس يهتز ويترنح ويقع أرضاً. كاف تشغيل مولدة كهربائية لتتهنز العمارة. لا يحتاج جس متانة هذه المدن لقنابل فراغية وصواريخ حرارية وبراميل متفجرة، ومدافع جهنم وأذواق تملأ بأطنان من الديناميت.

عزيز تبسي
كاتب من سوريا

الأرض تهتز

لا تدخّل المدن إلا من بوابتها. وحدهم الغزاة من يتسللون من خلفها ومن أطرافها. بعد سيرها وكشف المواقع الأقل حماية فيها، يتحرّ غيث عن قنوات مياه الشرب ليدلقوا فوقها عصائر السموم، ويتواطأ عادة مع نفوس مجبولة بالخيانة والنشر.

لم تكن في يوم مقلعاً صخرياً أو منجماً أو أرض براح يستوجب تفجيرها لإخراج معادننا وصخورها وتذير ترابها، بعد شق بطنها، وحشوها بأطنان من الديناميت، وإرساء شحنة كربائية تلهبها، لتأتي على ما فوقها وتحتها. يتحدد موقع العدو في الجبهات الحربية، ويعمل على تحاشي رصاصه وقذائفه بحفر خنادق، وتشبيد ملاجئ من أسمنت يقوى بأسياخ الحديد.. لكن هنا تتساقط القاذئات من كل الجهات، وتتفجر الأرض تحت أقدام السابلة.

لم تتوقف التفجيرات التي تحصل تحت الأرض، وربما لن تتوقف حتى تعود المدينة إلى الحالة التي آلت إليها بعد زلزال 1822.. والغاية التي يصرح من يقومون بها مخادعة، كأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون ولا النتائج المترتبة على فعلهم الجنوني، من تدمير منهجي لكل المدينة القديمة بأسواقها وخاناتها ومساجدها وجوامعها وقساراتها وحماماتها.. وبنيتها التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف. ما الأهمية والمعنى المتبقي للصراع السياسي في شكله العسكري – الحربي، وهو يستهدف وفق ما يصرح به علناً ويومياً، الاستيلاء على

السلطة السياسية، في تفجيرات يستخدم فيها عشرات الأطنان من الديناميت لـ «دار العلم – السفاحية، ومشفى الغرياء الحميدي – فندق الكارلتون حالياً، والقصر العدلي، وجامع الخسرفية، وجامع السلطانية، وجامع أبشير باشا، وحمام بهرام، وخان قورت بك في حي الفرافرة، والسرايا القديمة...». وبعد كل تفجير يعقد محاربه ومناصرو وقادة الكتائب المقاتلة حلقات الدبكة والزغاريد، ابتهاجاً بإنجاز الحربي المحقق.

قدمت حيلة «حصان طروادة» في الحروب الإغريقية بمعنى مزدوج لاقتحام المدن المحمية بالأسوار العالية والبوابات المصفحة والأبراج الدفاعية. ومعنى العجز الحربي عن تجاوز الإنشاءات المعمارية الدفاعية، ومعنى التقدير لتلك الصروح وعدم الرغبة في تدميرها... وجسدت شكلاً أولياً من عقلانية الفصل البين بين الكروم وحراسها، بتطويق الآثار المروعة للحروب والصراعات المسلحة، قبل أن تؤول إلى إثناء أسباب الحياة، إيداناً بسقوط المدينة قبل سقوط المدينة، وسقوط الدولة والمجتمع قبل سقوط السلطة.. إن لم تكن فرصة لبلقائها وتجدها.

لا يملك الراكضون حقائق جلدية تتعالى ببحثوياتها إلى منتصف جذوعهم، وضعاوا اليستهم في أكياس نايلون سوداء، يستخدمها غيرهم لوضع الزباله، حشوها بمجالة بنياهم، وهي ثروتهم التي أضحت تنتقل معهم من بيت لآخر ومن ماوى إلى ماوى. أكياس رقيقة،

40 مليار دولار صرفت رسمياً في السنوات الـ12 الفائتة على الكهرباء في العراق التي ما زالت تنقطع 12 ساعة في اليوم كحد أدنى، ولعدة أيام بالكامل أحياناً. وفي السنوات الماضية استوردت محطات لتوليد الكهرباء تعمل على الغاز الثقيل.. الذي لا يمتلكه العراق!

هل ينجح خط أوباما الأحمر في جنوب السودان؟

الحركة يمكن استعادة الهدوء. وفي هذا الإطار تحركت تنزانيا وجمعت الأطراف المتصارعة الثلاثة، إلى جانب كير ومشار، هناك مجموعة السجونيين السياسيين السابقين مثل باقان أموم، الأمين العام السابق للحركة الشعبية، ودينق الور الذي شغل عدة مناصب وزارية، وهم من الذين اتهمهم كير بالفساد ووضعهم في السجون ثم أفرج عنهم بعد ضغوط دولية، لكنهم قرروا عدم الانحياز إلى أي طرف في الصراع الجاري، وكذلك عدم اللجوء إلى العنف. الاجتماعات التي تمت في أروشا بتنزانيا انتهت إلى اعتماد وثيقة لإعادة توحيد الحركة الشعبية كإطار سياسي تنطلق منه عملية وقف إطلاق النار، والسعي نحو حل سياسي للصراع على السلطة، وبالفعل تمت إعادة تعيين باقان أموم في منصبه السابق أميناً للحركة.

أعطى هذا التطور دفعة أمل في تسوية سياسية، خاصة وأن وساطة «الإنقاذ» وجدت لها دعماً من خلال منظمة إقليمية هي «الاتحاد الأفريقي»، وأخرى دولية هي الأمم المتحدة، إلى جانب التواصل والدعم المباشر من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي. اقترحت خطة السلام الأخيرة هذه قسمة للسلطة والثروة بين الزعيمين كير ومشار عبر تخصيص 53 في المئة من الوظائف التنفيذية للدولة لصالح معسكر كير و33 في المئة لصالح مشار و14 في المئة مقسمة بين مجموعة السجناء السابقين ومعارض الحركة الشعبية، على أن يعكس هذا التوزيع في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي، لتكون الغلبة لمشار وجماعته. وكذلك تثبيت كير في منصبه رئيساً وإعادة مشار نائباً له بصلاحيات محددة من خلال مرحلة انتقالية تستمر 18 شهراً، ويتم خلالها إعادة توحيد المجموعات المتقاتلة من الجيش الشعبي، وأن تستمر هذه العملية لفترة 30 شهراً تنتهي بانتخابات وتشكيل حكومة من واقع نتائج تلك الانتخابات التي ينبغي على الجميع احترام نتائجها لأنها ستؤسس لشريعة جديدة. هذا إلى جانب تجريد العاصمة جوبا من السلاح، وإقامة لجنة للحقيقة والمصالحة برئاسة قاض للنظر في الدعاوى الخاصة بعمليات الإبادة، واستعادة السلام والوثاق بين القبائل.. أي باختصار محاولة استعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل اندلاع القتال.. وهو ما لا يثير التفاؤل، لأن الحلف الذي كان قائماً بين النخب السياسية والعسكرية واستطاع تحقيق استقلال جنوب السودان انهار بسبب الطماح الشخصية لهذه النخب، وكذلك بسبب الخلاف الجذري حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه من السودان ونظامه، أي هل يكون بالتعايش معه أم بالعمل على الإطاحة به من خلال معونة رفاق الأمم في الحركة الشعبية والجيش الشعبي، وهذا لا زال يحملان الاسم نفسه ويسير القتال تحت رايتها في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيتين. سيقام كير انتقد الاتفاق وأعلن أنه لن يوقعه، مشيراً إلى أن وساطة «الإنقاذ» أعطت الإغلبية لمشار في الولايات المنتجة للنفط، الأمر الذي يطرح سؤالاً حول كيف ستقوم الحكومة المركزية بتمويل أعمالها. البعث الأمريكي ناتسيوس يرى أنه، لتعزيز فرص نجاح مبادرة «الإنقاذ» الأخيرة، فهناك حاجة للحصول على دعم مباشر من رؤساء الدول المجاورة وضمان تعاونهم وعدم تدخلهم، والضغط على أوغندا تحديداً لسحب قواتها ولو أدى ذلك إلى قيام واشنطن بالتلويح بتعليق اتفاقية التعاون العسكري معها. كذلك، فهناك حاجة ماسة إلى إشراك القيادات العسكرية البدائية في أي اتفاق سلام، لأنهم هم الذين يمكن أن يقوضوا ذلك الاتفاق أو يجعلونه يمسد. وأخيراً ينبغي فتح الباب أمام القيادات المجتمعية، من رجال دين وزعماء قبيلة، ليعلموا دوراً توافيقاً.. ولكن، وفي النهاية، وبلاستناد إلى تجارب أخرى، لا تبدو «الخطوط الحمر» التي تعلقنا واشتغلنا فعالة.

سبباً من القيادات العسكرية للطرفين، لتضم كير ومشار.. بعض المراقبين، مثل أندرو ناتسيوس، المبعوث الأمريكي الأسبق للسلام في السودان، يقول إن مثل هذه الإجراءات قد لا تأتي بالنتائج المأمولة لأن القيادات تستميت في الدفاع عن وجودها، كما إن فرض مقاطعة اقتصادية يُضعف من قوة أدوات الضغط التي يمكن للعواصم الغربية استخدامها.

وساطات

طوال الفترة الثمانية عشر شهراً منذ تفجر الصراع، تدخلت «الهيئة الحكومية للتنمية» المعروفة اختصاراً بـ «إيقاد» بوساطات، وقامت كل من أثيوبيا والسودان وكيينا بتعيين مفوضين لتابعة الحوار بين الطرفين المتصارعين، وعلى الرغم من إبرام نصف ذريعة من الاتفاقيات الخاصة بوقف إطلاق النار وتقسام السلطة، وبمعناها كان عبر وساطة مباشرة من وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، إلا أن تلك الاتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ.

دفع هذا الوضع إلى التفكير في مسارات أخرى، مثل توحيد الحركة الشعبية والجيش الشعبي على أساس أن جذور المشكلة تكمن في الخلافات التي عصفت بالقيادات ودفعتها إلى رفع السلاح ضد بعضها البعض. ففي رأي الكثيرين أن دولة جنوب السودان هي مولود للجيش الشعبي والحركة الشعبية وليس العكس، وأنه ببناء من الوحدة في



دار النعيم مبارك - السودان

الإرهاب»، وفي مواجهة «حركة الشباب» الصومالية، وهذا ما دفع أوباما إلى عقد اجتماع إقليمي شاركت فيه أثيوبيا وأوغندا وكيينا والاتحاد الإفريقي و.. السودان، ومشاركة الأخير لتلفت النظر، على الرغم من أنها تمت على مستوى وزير الخارجية، لرفض الأمريكان التعامل مع الرئيس عمر البشير بسبب الاتهامات الموجهة إليه من المحكمة الجنائية الدولية. وهكذا، تم إشراك الخرطوم في الاجتماع بسبب التداخل التاريخي بين البلدين، ولأنها تملك أطول حدود مع جنوب السودان ومعرفة وثيقة به وبالتعامل مع القيادات هناك، وأيضاً ربما بسبب ما يتردد من تسريبات بأن الخرطوم تدعم مشار بشحنات في الأسلحة بينما أوغندا تقف علانية مع كير، وقد أرسلت قواتها للقتال إلى جانبه، وهو ما يجعل للحرب الأهلية الدائرة هناك بعداً إقليمياً يبدو مرشحاً للتوسع. فمن ناحية، هناك العداء القديم بين السودان وأوغندا، الذي يجد في ساحة جنوب السودان ميداناً مفتوحاً لتصفية الحسابات بين الطرفين، كما أن في أثيوبيا مجموعة مقذرة من النوير، وهي تخشى أن تجد نفسها متورطة في الصراع إلى جانب مشار ومناصريه.

هدف الاجتماع (الذي أبعد عنه جنوب السودان، الأمر الذي أثار غضب المسؤولين في جوبا) إلى تحديد ما يمكن عمله خلال هذه الفترة، وحتى منتصف هذا الشهر. وتم تداول أفكار مثل توفير قوة تدخل إفريقية وتوسيع عقوبات حظر السفر، وتجميد الأرصدة، الذي شمل حتى الآن

القتال الذي اندلع في منتصف كانون الأول /ديسمبر 2013 بعد اتهام كير لمشار أنه سعى للقيام بانقلاب ضد الحكومة، أدى حتى الآن إلى مقتل عشرات الآلاف وإلى أكثر من مليوني مهاجر من مناطق سكنهم الأصلية، بعضهم في معسكرات إقامتها الأمم المتحدة وفضلت فيها بين المهجرين من الديكتا والنوير كي لا يشتبكوا حتى في معسكرات اللجوء! ومع استمرار القتال وانعدام الأمن، فإن شبح المجاعة يخيم على البلاد. وتقدر اليونيسيف أن 50 ألفاً من الأطفال مهددون بالوفاة جوعاً، بينما وكالة العون الأمريكية تشير إلى أكثر من أربعة ملايين نسمة سبواهمون المجاعة هذا العام. ولهذا وصفت مجلة «ايفيكونومست» ما يجري بأنه أسوأ حرب أهلية تشهدها القارة الأفريقية.

اهتمام أوباما لا ينبع من هذا الجانب الإنساني فقط، وإنما من الخوف أن يؤدي استمرار هذا الصراع في جنوب السودان إلى تدخلات إقليمية من الصعب ضبطها، مع ما يمكن أن يعنيه ذلك من تبعات على الاستقرار في المنطقة التي تعتبر إحدى جيعبات واشنطن المفتوحة في «حربها على

أسوأ حرب أهلية في أفريقيا

عجبت لمن لا يجد قوت يومه، كيف لا يخرج على الناس شأها سيفها! (علي بن أبي طالب)

في إحصاءات متأخرة صادرة عن جمة حقوقية دولية، قدر عدد أطفال الشوارع في مصر برقم مخيف، هو 600 ألف طفل، يتضخمون بشكل عشوائي ضمن إطار صار يتطور ذاتياً في أشكال عائلية تنحو منحى التكامل وتتعلم لتفقد كسائر العشوائيات المدمة التي هي، بطبيعية الحال تكتلات أقدم، ترفد هكذا ظواهر ولا تتفصل بالمبدأ عن آلائها، ويقصد بمصر، في الحيز الأكبر، القاهرة وأحوالها العشوائية الفقيرة، منتصمة ملايين السكان في المقابر وحتى بدايات الصحراء المحيطة، حيث الكتلة البشرية الضخمة ما انفكت تزحف، منذ عقود، في خيط مجرى النيل صوب الدلتا.

التأطير

أول ما يتبادر إلى الذهن، بعدها، خلال عملية تقليب الأرقام والإحصاءات يختلف أنواعها، ويقاسمها على إحصاءات سبقت، ليس بالطبع التفكير التي بكيفية تطور هذه الظاهرة، وإسماها ارتباطها بمجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية على مدار عقود، بل هو قدرة هذه الكتل (بيئاتها المتضخمة) التي تعيش تحت مستوى الحد الأدنى، على البقاء دون

التكتلات المدمة في مصر كبيئات لا تنفجر

الانفجار عشوائياً في وجه المجتمع «الدلتوي» الأعم أولاً، والمصريّ موما، إذ إن البيدييات البشرية بحسب بسيط تدفع من لا يملك شيئاً إلى إشهار سيف كحق أولي إنساني بوجوده.

هذه الكتل البشرية كتكتلات عشوائية مدمة لطالما ظلت مطرأة وقليلة لاحتواء محدود قصوى، بمعنى أن عوامل معينة هي أشبه بمسكاتات تخاطب لاوعي هذه التجمعات وتلزمها بحد، كأنه مرسوم ومقدور، من التفاعل في سبيل البقاء على قيد الحياة، كالتسول ومختلف أشكال السعي إلى تحصيل المورد، وبشتى الطرق التي هي في عرف القانون طرق غير مشروعة.

في العمق

إن كتلة بشرية كاطفال الشوارع في منحاهما التصاعدي التكتل الذي تومي إليه الشواهد والإحصاءات، تنقسم بسمتين جوهريتين في فهم حالة الكمون النسبي التي تحول دون انفجارها العشوائي الكامل (نعني انفجارها الأفقي من خارج اعتبارات الثورات التي تسيرها نخب شبيلية

مدنية وتجمعات سياسية عريقة واعية وعقلانية). أولى هذه السمات، أنها تشكيلات تفاعل، بدائياً بطبيعة الحال، من خارج الوعي المطلي السياسي، وهي في الجمل كتل، ولو تجاوزت الملايين، (عوائل الأطفال وتجمعاتهم التي صارت تتخذ صفات التكتل) تتحرك في دائرة اللاوعي المجتمعي أو الحقوقي. وهذا مفهوم، إذ إنها تجمعات

مهجوسة بتحصيل الرمز المطلوب كحد أدنى قبل التفكير بأي «ذاتيات» كشرط لتحقيق ذلك الوعي، وبالتالي فإنها تكون حتى بعيدة عن اشتغالات المجتمع «الذني» النخبوي والمؤسسي الذي لا يجد نفسه، ملزماً في الغالب بالتفاعل في مسامات تلك الفراغات، في ظل سلطة باطشة مركزية وذرائعية لا يهملها إلا الاستتباب البنينة التوقية الأمنية للاجتماع دون الاهتمام بمبانيات المعضلة أو السعي التدريجي لإحتوائها في خطط ضخمة (خمسية أو سبعية مثلاً)، ذات طابع توعوي وتمنوي.

ثانية هذه السمات، وهي الأخطر ولازمة مع السمة الأولى لتحقيق شرط التاطير، هي قدرة هذه التكتلات على إعادة العيش في صيغ الحد الأدنى من القناعة الدينية الشعبية التي تتلافح من المحيط الدعائي الممكن تارة، ومن أدنى مقومات العادات الموروثة والتقاليد الشفوية طوراً، صارت هذه التشكيلات تفرز أنماطاً خاصة من العيش والكلام وتصنع تاليا صيغها المعدلة من الأعراف التي ينحل فيها حتى النظام العائلي التقليدي البنائس إلى شبه نظام قبلي بروس عصوية محلثة تؤدي دور السكن المباشر لأي منحى عشوائي انفجاري قد يكون مدمراً في بعض الأحوال، رؤوس تمارس ادواراً نفعية بصلاتها مع جهاز السلطة المركزية، إنه نظام تنحل فيه العائلة الأبوية التقليدية، باعتبارها بنية وسيطة بين الفرد والمجتمع، وصورة مصغرة عن المجتمع البطريكي، تنحل إلى صيغ تجزئية، لكنها تبقى في الظاهر تنهل بشتى الطرق من نظام الطغيان المرتب الأصل.

العقد في مسألة هذه الظواهر (وعطفاً على الإحصاء المذكور أعلاه)، أن

الأخرى. ينظرون لبعضهم ثم يقررون التصويت على

حفر قناة السويس الخامسة. يظهر العضو التافه فجأة ويهتف: «ستة يا ريس». وعندما يسأله الرئيس عما يميز الرقم ستة، يقول إنه لا يعرف وأنه ظنهم يقولون الأرقام بتربيتها. يرفضون، فينطلق العضو الشيخ بصوت رخم: «الله يخبرنا أن السماوات سبع والأراضي سبع». فيقولون: «صح والله جداً». ولكن العضو التافه يهتف: «الثامنة يا ريس». ولأن أحداً لم يعد يثق في العضو التافه، يقاطعه العضو عاشق الفلك: «كواكب المجموعة الشمسية تسعة. تصويت على القناة التاسعة؟» فيرد عليه العضو التافه: «منذ لم يعد هناك كوكب بلوتو والكواكب ثمانية، نصوت على الثامنة؟» يفتح رئيس المجلس باب التصويت على القناة الثامنة فيرفع الطبيب كفيه كالميلين أمامهما، فيبدآن بالتصويت على العاشرة. لولا أن العضو الشيخ يقول: «إخوة يوسف كانوا أحد عشر». فيرد عليه العضو التافه الذي اكتسب ثقة بنفسه ولم

في اجتماع لأعضاء مجلس إدارة «قناة السويس»، بمناسبة نجاح حفر قناة السويس الجديدة، تجري مناقشة سؤال: «كيف سنستثمر النجاح الباهر؟». يبدأ عضو عاشق الفرعونية القول بأن عليهم حفر قناة السويس ثالثة، فكما أن هناك أهرامات ثلاثة فعلى قنوات السويس أن تكون ثلاثاً. يعجبون بالاقتراح ويبدؤون بالتصويت. ولكن العضو عاشق الفلسفة الإغريقية له رأي آخر يقوله بعد تردد: «شوفوا يا شباب، عناصر الكون أربعة، الماء والنار والهواء والتراب، صح؟ ألا يجدر بنا أن ترتبط قنوات السويس بعناصر الكون كله؟»

يعجبون بالاقتراح ولكن العضو الطبيب يرفع كفه. يطلب منه رئيس المجلس عرض اقتراحه فيظل رافعاً كفه لخمس دقائق، عندما يملون يرجعون للتصويت على قناة السويس فيقول الطبيب: «أنا أرفع كفي لتروا أن بها خمسة أصابع». يتأمل كل واحد من الحضور كفه ويكتشف أن فيها خمسة أصابع هي

هذه التجمعات المليونية، التي هي في طور التكتل هامشياً، هي في أغلبها بلا صفة قانونية في السجلات الرسمية للدولة. أفراد وعوائل يتناسلون ولا يتم تعريفهم في سجلات قيد. يصيرون ضحايا بلا هوية، أشباحا في عرف القانون، ويتم التعامل معهم في المقابل دولتياً، بمساجدة من ينفل عينه عن معضلة ليست أقل خطراً على مفاهيم الأمن القومي والاجتماعي المصري من أي تدخلات خارجية أو تقلبات سياسية انقلابية مفترضة، والأمن الاجتماعي نفسه الذي يشهد، بالتزامن مع كل المحاولات السلطوية والإعلامية والدينية الساذجة، شبه احترام، إذ مثلاً لا حصراً، في مدينة عريقة كالقاهرة، يكاد التسفور يتلاشى من الشوارع قياساً بعقود خلت، هناك نسب مخيفة من التجرش الجنسي المزمّنة من انفلاش التدين الكلامي والشكلاني، قياساً بدول عربية أخرى.

دراسات أكاديمية دقيقة أشارت إلى تضخم هذه الظواهر وبطأ بسياسات اقتصادية نقلت الاقتصاد المصري من طور التصنيع وتحسين الطبقة الوسطى إلى طور شبه ريعي مرتحن للكتل المركزية الاقتصادية العالمية، بعد الحقبة الناصرية تحديداً، سياسات كان من أبرز إفرازاتها الفشل وأرتكاس البنية الاجتماعية ونشوء ظواهر شاذة مستتعبة..

حسن نصّور

كاتب من لبنان



يعد تافهاً: «ولكن يوسف ياخوته كانوا اثني عشر». يبدؤون التصويت على القناة الثانية عشرة ويغتاظ الشيخ قليلاً. ثم يلخع العضو الطبيب حذاءه ويرفع قدميه أمامهم على الطاولة، جنباً إلى جنباً مع كفيه، ويغتاظ الشيخ أكثر. يصوتون على رقم عشرين، ويوافقون جميعاً، باستثناء الشيخ الذي يفكر ملياً ثم يقول بصوت خاشع: «أسماء الله الحسنى يا أساتذة».

ينظرون لبعضهم، فيقول الشيخ بابتسامة نورانية: «لم تفكروا أبداً في أسماء الله الحسنى، صح؟» يقتحون باب التصويت على فرع 99 قناة للسويس. تمتد من البحر المتوسط للبحر الأحمر، ومن فرع دمياط لفرع رشيد، ومن القلوبية للدهليزية للمنيا للسنبلاوين، ومن قنا للغردقة، ومن الواحات إلى عمود السواري في الإسكندرية، وغيرها وغيرها من المنتزهات والملتجعات والمواقع السياحية المبهمة.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف



ملاحظات عن «الجهاديين» في تونس

أكدت عملية ساطو سوسة الربية، التي ذهب ضحيتها 39 سائحا، والتي نفذت بعد حوالي ثلاثة أشهر فقط من عملية متحف باردو في العاصمة، تصاعد خطر العنف الجهادي في تونس. بيد أنها كشفت في الآن نفسه فشلاً رسمياً في التعاطي معه، لم تفلح في التغطية عليه أصوات «خبراء» و «محللين» سيطروا على المشهد الإعلامي، فراح بعضهم يوجه الاتهام لقوى خارجية متربصة بتونس وحدانها الإستراتيجية، والبعض الآخر ينادي بضرورة مقايضة التونسيين حريتهم بأمنهم، اعتباراً للوضع الحرج الذي تعيشه البلاد.

في غمرة الصدمة التي أحدثها الهجوم، ردت السلطات التونسية بجملة من الإجراءات كان من أهمها إعلان حالة الطوارئ لمدة شهر قابل للتديد، (مدد فلا منذ أيام لثلاثة أشهر)، وحجر السفر بدون تصريح أبوي على الشباب الذين هم دون الـ35، والتعجيل في بناء جدار عازل على الحدود الجنوبية مع ليبيا، وغلقت مساجد صُنفت «خارج السيطرة»، كما جرى أيضاً اقتراح قانون «الصالحة الوطنية» الذي ينص على إيقاف الملاحقات ضد الموظفين العموميين ومن يوازيمهم بخصوص الأفعال المتعلقة بالفساد المالي والاعتداء على المال العام قبل الثورة؟

لا جديد، لا بدائل؟

في جوهرها، لا تحمل «الحرب على الإرهاب» في نسختها الرسمية بعد سوسة، جديداً، بل هي تعمق الخيارين الوجوديين الحارّي العمل يهما منذ تصنيف «أنصار الشريعة» كمنظمة إرهابية في آب/أغسطس 2013: المقاربة الأمنية من جهة وشرعنة إعادة إدماج نخب الدولة العميقة من جهة أخرى.

المفارقة، يرغم وقع الصدمة، تمكن في خفوت أو حتى غياب الأصوات الحاملة لبدائل من خارج هذه المقاربة، تعطّل الرؤية في هذا الصدد يحيل في جوهره إلى الإستخدامات السياسية التي أتاحتها وبيّحتها «المف السلفي» في خضم الإستقطابات المحسومة وسيولة موازين القوى بين أبرز الفاعلين من بين السياسيين، وهو يتعدى في الآن نفسه من قصور عام في فهم الظاهرة السلفية الجهادية عبر الترويج لسردية استنكفت عناء السيسولوجيا والجغرافيا الاجتماعية والسياسية، مختزلة الظاهرة في كائنات مارقة دخيلة على ثقافة تونس التسامحة، يجرّكها غلو ديني عماده التوحش ونشر الموت.

ليس المقصود هنا الاستهانة بالتدابير الكارثية لهذا العنف «الجهادي»، بل التنويه بضرورة إحكام توصيفه حتى لا يكون مستقبلاً مفتوحاً على احتمالات أشد عنفاً وضراوة، ولن يستقيم ذلك بدون استقرار المقومات الاجتماعية الداخلية للحراك الجهادي، وفهم ديناميته، و «هيكل الفرض المتاحة» لانتشاره، والعلاقة الطردية بين الأيديولوجيا وبيئته المحيطة.

جيل ثالث واستنتاجات أخرى

هنا بشكل مختصر، بعض الاستنتاجات البحثية التي

ترسم إجابات.

1- السلفية في تونس، كما في باقي المنطقة، «سلفيات»، وان احتكمت كلها إلى العودة إلى أصل متخيل، فإنها حالة مركبة وغير متجانسة يحكمها تنوع الارتباطات الإقليمية والمرجعيات المشيخية والتأطير الشرعي ودرجة التنظيم والوقف من العمل السياسي والدولة والعنف.. ولا يمكن اختصارها بالتيار «الجهادي». إدراك هذا التنوع لا يعني إصدار أحكام قيمية أو معيارية حول إيجابية أو سلبية هذا الفصيل أو ذلك، بل الوقوف على تمايز يجب أن يحكم أداء السلطات حيالها وينظم موقعها في الفضاء العام.

2- بعيداً عن كل نظريات المؤامرة القضاة الرائجة في تونس، فإن التيار الجهادي اليوم، وبرغم أهمية السياقات التاريخية والإقليمية التي طبعت ظهوره ثم صعوده في أعقاب الاجتياح الأمريكي للعراق أول، وفي أتون الارتداد الدموي للثورات في سوريا وليبيا واليمن بعدها، هو مع ذلك إفراز داخلي، حكم نموه وتموقعاته نسق الصراع السياسي وآليات إدارته وأشكال الهيمنة والعنف المادي والمعنوي الكامن في العلاقات الاجتماعية التي تشكّله. وتنطبق هذه الملاحظة بالخصوص على الجيل الثالث من الجهاديين الذي لم تطأ قدماه أفغانستان ولم يلتحق بالجهاد في أعقاب «11 سبتمبر»، منغذو عملية سوسة وباردو يجمعهم صغر السن، وهو قاسم مشترك للسواد الأعظم من الشباب الجهادي التونسي اليوم. ثلاثتهم ولدوا في سنوات التسعينيات ونشأوا في تونس تحت نظام بن علي، ثم اكتشفوا السياسة في خضم الحراك الثوري الذي أطاح به. اعتنقوا السلفية بسرعة، وباشروا الفعل خلال «المرحلة الانتقالية»، وعليه، فإن الظاهرة اليوم هي بامتياز ظاهرة شبابية تستهوي بالأساس الفئة العمرية 18-24 سنة، دون تمييز جندي (كما تشير نتائج بحثنا في جبين شعبيين في العاصمة تونس)، أي أنها تستدعي تعاطف كلا الجنسين من تلك الشريحة العمرية التي أنثت النخب في أعقاب 2010 على زخمها، لكنها سرعان ما أقصتها من العملية السياسية، ولم تعبأ الحكومات المتعاقبة بإقناعها بجدوى الديموقراطية التمثيلية في تغيير واقعها وتحقيق انتظاراتها وإعطائها الأمل في المستقبل.

3- على عكس ما يروج له، فإن الفرضية القائمة على أساس أن الدين في نسخته المتشددة هو المحرك المفصلي للتجزر السلفي لا تصمد كثيراً أمام نتائج أي عمل ميداني. أول، لأن الحركات كثيرة وليس هناك سببية عقائدية أحادية حاسمة في شرح الحوافز الدافعة لإعتناق الجهاد. فالدراسات الميدانية التي وقفت على المسارات الاجتماعية لبعض الشباب الجهادي من فرنسا أو من السعودية على سبيل المثال، وصلت إلى استنتاجات تفند هذا الادعاء وترجح كفة العوامل الاجتماعية والسياسية، ثانياً، لأن النتائج البحثية النادرة في تونس التي اعتمدت على بروتوكول بحثي سوسولوجي حقيقي تشير إلى أن الفئة الشبابية الأكثر تعاطفاً مع تنظيم أنصار الشريعة المحظور والمصنف

إرهابي، هي الأقل تديناً وممارسة دينية. وما يكشفه البحث هو أن تعاطف شباب الأحياء الشعبية مع السلفية الجهادية مرده التماهي مع الجهاديين على أساس أنهم «أبناء نفس الحومة»، أي على أساس منحدراتهم الاجتماعية الفقيرة وامتثالهم في الغالب إلى مناطق ترزح تحت وقع التعميش، كما الحال بالنسبة لمنغذو عمليتي باردو وسوسة القادمين ثلاثتهم من جهات فقيرة. فالشعور في صفوف الشباب المهشم بوحدة المعاناة من ضيم البطالة وانسداد أفق التشغيل، وحملات «الرافل» (الهجمات البوليسية)، وفساد الإدارة، ولامبالاة رجالات السياسة.. تمنح بعض الشرعية للسجل التعبوي الجهادي الراض للدولة وعاقده العزم على

4- شكلت المساجد الخارجة عن سيطرة السلطة في تونس منذ أكثر من ثلاث سنوات أحد المداخل الرئيسية في الجدل القائم حول «محرابة الإرهاب»، فعددت الأرقام بشأنها وتلاحقت الإعلانات عن غلقها، لا شك أن المساجد التي هجرها الأئمة المصنوبون من قبل نظام بن علي في أعقاب سقوطه، والذين كانوا يضطلعون بتأطير ومراقبة الفضاء الديني، قد أفسح المجال للتيار السلفي، بما فيه ذلك الجهادي، لاستعمالها كمنابر للدعوة والاستقطاب. لكن حاجس المساجد لا يجب أن يحجب الرؤية. والحال أنه حتى بالرجوع إلى الروايات الرسمية، فقد أعيد إحكام السيطرة على سوادها، المؤشرات الميدانية العديدة تفيد بأن ساحات الاستقطاب للجهادية متعددة، ومنها - وهو ما يستحق اليوم - المسجون التي تضم 50 في المئة أكثر من طاقة استيعابها، والتي تفيد تقارير كثيرة عن تردّي الأوضاع فيها، وتطالعا شهادات مختلفة عن معاناة نزلائها من الشباب والنقمة التي تتركها فيهم هذه التجربة، حيال المؤسسة السجنية والبوليسية والتي دفعت البعض منهم للانخراط في الجهاد. ولعل المثال الأبرز في ذلك هو معني الرب المعروف إيمينو الذي سافر إلى سوريا في أعقاب تجربة سجنية مريرة على خلفية قانون 52 المجرم لاستهلاك الحشيش.

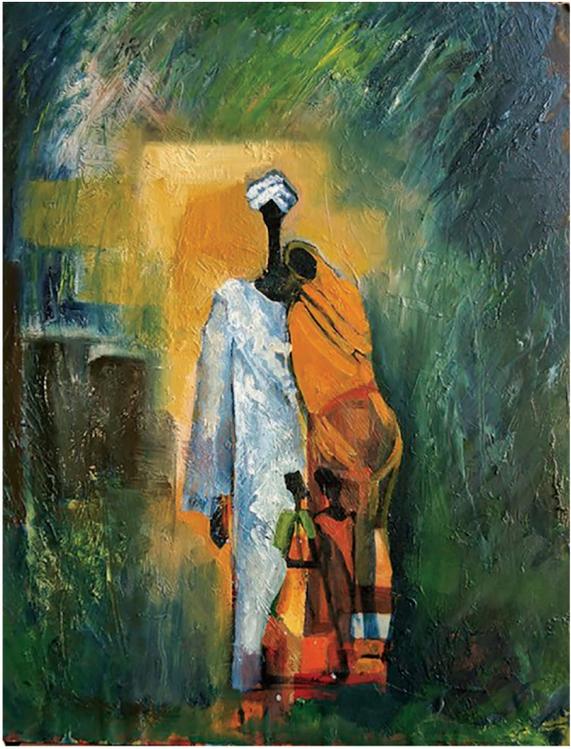
تنامي السلفية أكد في جانب منه تحاليل الكاتب الراحل حسام تمام الذي كان تنبأ منذ منتصف 2000 بأن هذه الظاهرة ستكون «سيدة الزمن القادم» في منطقتنا. لن نضع حدا لهذا «الزمن» بالقوانين الاستثنائية السالبة للحريات، ولا بإباحتها التعذيب ولا بتشييد الأسوار حولنا، فلن ينسحب الشباب عن الجهادية ما لم يقنعوا أن في أوطانهم ما يستحق الحياة، وأن الحرية والكرامة والشغل ليست مجرد أحلام.

ألفة للموم

باحثة في العلوم السياسية، من تونس

حلم..

تاج السر الملك - السودان



arabi.assafir.com

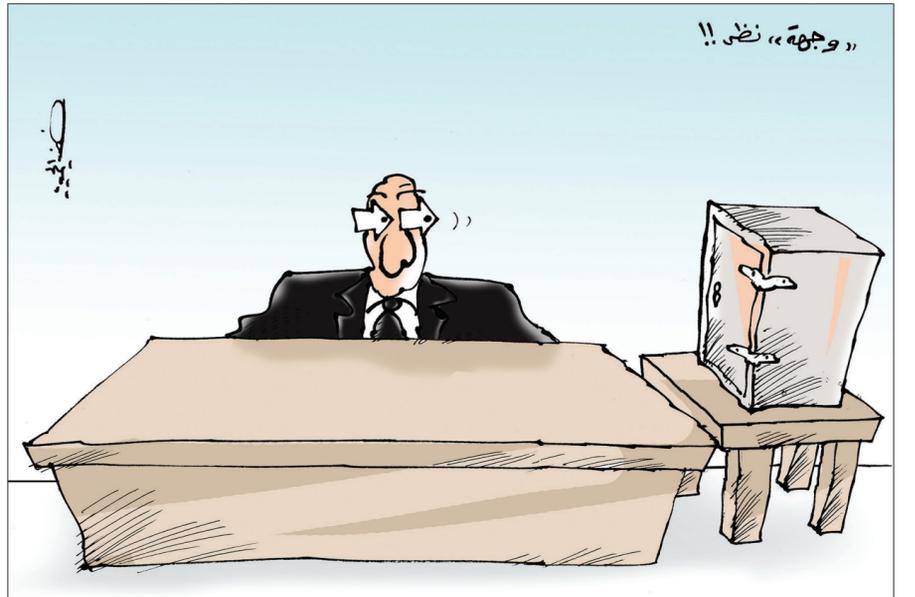
المزيد على موقع «السير العربي»

- خطاب العرش في المغرب: خصائص اجتماعي وفائض هوية - محمد بنغيز
- «متكسروش الحلم فينا»، عن تحرك طلاب الشريعة في مصر - أحمد عبد العليم
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة



رسم خضير الحميري - العراق (خاص «السفير العربي»)



جدل الماء والكهرباء في السودان

الله عليه بكل هذه الأتجار، لكن تعجز حكومته الـ 79 وزيراً والمساعدين الستة وكبيرهم، والولاة الثمانية عشر ومن خلفهم وزراء ومعمدون.. عن سقاية شعبها، فذاك عيب لا يدانيه عيب.

كيف تحدثون الشعب بعين لا تدمع وطيلة أيام الانتخابات التي يكون برنامجها تخفيف المعاناة (في اعتراف ضمني بالمعاناة)، وعندما يأتي الجد، بدلاً من تقليل النفقات الحكومية ومعاشات الجيوش على الكهرياء في شركاتهم الخمس، وندفع لتشغيل استراحات تعرفه المياه.

والحكومة إن أرادت، قادرة على توفير المياه. فوزير المعادن يتحدث عن 43 طن ذهب في ستة أشهر، وبنك السودان يتحدث عن وداًع مليارية من دول الخليج. فآين تذهب هذه الأموال؟ أياً البرلمان الذي تنتظره الكهرياء ليجيز لها الزيادة. إن فعلتم سقطتم في عين الشعب.

من مدونة «استفهامات»

http://istifhamat.blogspot.com

ليس من محاسن الصدق الحديث عن زيادة تعرفه الماء والكهرياء في وقت واحد وهما شريانان لا تستقيم الحياة إلا بهما. الحديث عن رفع تكلفة الكهرباء غير مقنع بهذا التعميم الخُل. ما هي التكلفة المعنية التي يريد الوزير العاجز عن توفير الكهرياء، تغطيتها؟ نريد إجابة تفصيلية عن تكلفة التوليد في سطر وتكلفة التوزيع في السطر الثاني وتكلفة الإدارة في السطر الثالث. ويبدو، قبل أن يبيتوا ولن يبيتوا، أن هذا الوزير يريد منا كشعب أن ندفع لبحيحة العاملين على الكهرياء في شركاتهم الخمس، وندفع لتشغيل استراحات مروى والدمازين وأساطيل السيارات. قارنوا لنا التكلفة المائية والحراوية بدول الجوار كمصر والسعودية.

أما القول بأن الشرائح الضعيفة فلن تطالها الزيادة فهذا إما خداع وإما جعل بالاقتران. التاجر أو المصنع الذي رفعت له التعرفه سياخذها مضاعفة من المستهلك. وظهر ذلك جلياً في الأسواق بعد رفع الدعم عن الوقود. لن يوقف تاجر مكيفاته ولا مصنع مواتراته، ولكنه سينتزعها من المستهلك انتزاعاً.

أما الماء فكيف تركته هذه الحكومة يصل إلى هذا الحد؟ السودان ليس الصحراء الغربية ولا صحراء الربع الخالي، بل بلد أنعم

كيف أصدّق حديثك عن الأخلاق والأعراف والتقاليد والذوق العام؟ وأنت لا قبل لك بتقاليدنا، لا تعرفنا ولا نعرفك، تكلمنا كداعرين وترشدنا كشذاذ، ونحن أظن منك وأعلم، وقاسينا مهالك هذه البلاد أكثر منك. تحدثنا كحارس للأخلاق ولعدم الأخلاق، فأنت خبير بكليهما، ويبدك تفرد بينهما، فتقلب الفضائل والردائل حسبما شئت وتفصل بينهما كيفما اتفق مزاجك ولحظتك.

كيف أتق يدعائك لي بالأمن والسلام، ومشيئك في الشارع ترهب الأمنين وتربك المكان وتوزع المنكر والمكفرين.

مولاي، تأدب.

مولاي، لا تمارس دور البصاص والجاسوس والانتهازي، وأنت تعرف جيداً بأن لساني محبوس بفضل «حرية» سلطتك، وصوتي حسيير بفضل جيرك الكاتم للروح والجسد. مولاي لا تنتهز ضعفي وكن نبيلاً، فما الجبن إلا ديانة في النفس. تأدب.

من صفحة مرتضى كزار (فايسبوك)